ورشة عمل تشاورية

التدبير التشاركي لمياه السقي في الدائرتين N1-2 و N1-3 لمنطقة نفيس

تقرير ورشة العمل

2 يوليوز 2019

عبد الصمد حضري
اعمر إيماش
Lisode
الترجمة: عدنان فريريكة
GIZ

نسخة شتنبر2019

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Ambassade de Suisse au Maroc
Bureau de programme de la coopération suisse

agire
Programme d'Appui à la Gestion Intégrée des Ressources en Eau
برنامج دعم التدبير المندمج للموارد المائية

تذكير بالمنهجية

يعاني الفلاحون عامة بالمنطقة السقوية نفيس من عجز ملحوظ في إمدادات المياه السطحية، خاصة بالدائرتين N1-2 و N1-3 وذلك بسبب تعاقب فترات الجفاف اخلال السنوات الأخيرة. وقد أدت هذه الوضعية الى اللجوء حتما لاستعمال المياه الجوفية التي تعاني بدورها من استغلال مفرط، أمام هذه الصعوبات التي تعاني منها مياه السقي، تعرف المنطقة حاليا دينامية جديدة تعني كافة الفلاحين هدفها استعمال عقلاني وناجع لمياه السقي. وفي هذا الصدد يمنح مشروع التحويل الجماعي لأنظمة الري من التقليدي إلى الموضعي (بالتنقيط) لوزارة الفلاحة، فرصة للفلاحين وإدارات مدبري مياه السقي حلى حد سواء، للتوصل معا لحلول تمكن من تحسين تدبير المياه وتضمن استمرارية الأنشطة الفلاحية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج في برنامج عمل الاتفاقية الجهوية لمراكش حول الماء، المُوقع عليها في 2018، خاصة في محورها المتعلق بالحوار والتشاور الذي يشمل كافة الأطراف المعنية.

التشاور بين جمعيات السقي والإدارة بهدف تدبير تشاركي للموارد المائية

قصد إنجاح الجهود المبذولة بخصوص الاقتصاد في استهلاك مياه السقي، نهدف اليوم الى إنشاء فضاء للتشاور يتم فيه بطريقة جماعية، تحديد قواعد التدبير والاقتصاد في استهلاك المياه وكذا مراقبة مياه السقي كما يجب أن يتم تطبيق جميع التوصيات المنبثقة عن هذا العمل التشاركي على كافة فلاحي المناطق المعنية. يعتبر هذا الفضاء التشاوري قيمة مضافة للفلاحين، حيث سيتمكنون من خلاله من تطوير رؤية واضحة حول مستقبل جمعيات السقي بعد إنهاء أشغال التجهيز، ومن المشاركة بشكل أكثر في عمليات تدبير وتوزيع المياه.

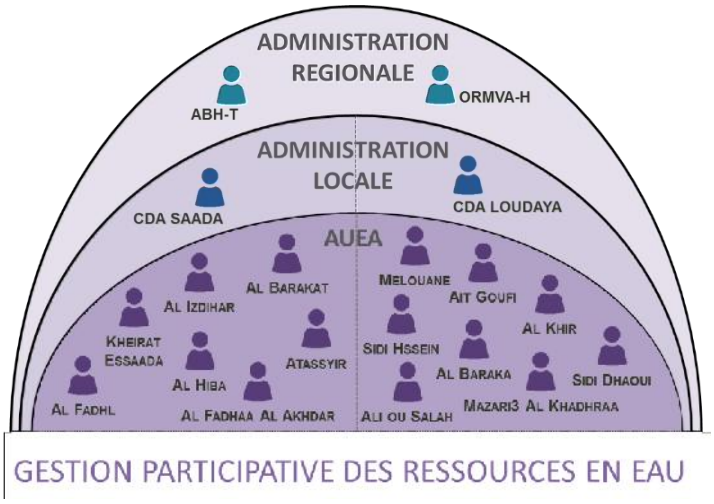

الغاية: إعداد عقد تشاركي لتدبير المياه

يمثل عقد التدبير التشاركي أداة ناجعة لتنزيل إجراءات ملموسة تضمن التزام الفلاحين من جهة والإدارات المعنية بتدبير المياه من جهة أخرى. يمكن لهذا العقد أن يشمل الجوانب التنظيمية للجمعيات (تطوير الأنشطة، آليات تبادل الخبرات، تكوين اتحاد جمعوي...) وتحديد آليات إشراك مستعملي المياه في تدبير ومراقبة الموارد المائية وكذا إنشاء آليات تحفيزية لاعتماد الممارسات الجيدة التي تهم الاقتصاد في استهلاك المياه أو إجراء دراسات معمقة وبرامج لتأطير الفلاحين المعنيين.

فيما يلي تقرير لورشة العمل الأولى التي ضمت ممثلي جمعيات السقي لمداري السقي N1-2 و N1-3 بمنطقة نفيس بهدف تحضير عملية التشاور.

النتائج الرئيسية للقاء

عرض التوقعات

قام المشاركون في اللقاء بتقديم أنفسهم بالتناوب والتعبير عن توقعاتهم من الورشة كما يلي:

- ✓ تنظيم أفضل للجمعيات
- ✓ الاطلاع على وضعية الموارد المائية
- ✓ التعرف على إمكانيات الاستفادة من الدعم بالنسبة لأحواض تخزين مياه السقي
- ✓ التقرب أكثر من الإدارة
- ✓ حل مشكل تقاسم نقط توزيع المياه
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية
- ✓ تعزيز التشاور
- ✓ المشاركة في برامج توزيع مياه السقي
- ✓ حل مشكل وضعية الأراضي
- ✓ التعاون لحل مختلف المشاكل
- ✓ التعرف على معلومات جديدة حول دعم الطاقة الشمسية وتصفية المياه
- ✓ التعرف على كيفية تجميع مياه الأمطار

عرض وضعية الموارد المائية في منطقة نفيس

قمنا بإعداد خريطة لمنطقة نفيس لتمكين المشاركين من التعرف على وضعية الموارد المائية بشكل أوضح عبر تحديد موضع بعض العناصر الهيكلية على الخريطة (تقسيم الدائرة السقوية الكبرى، الوديان، مدينة مراكش والبلدات المجاورة...). بالاعتماد على هذه الدعامة التوضيحية، تم عرض وضعية المياه والتركيز على النقط الآتية:

- وضعية القطاعين N1-2 و N1-3 داخل الدائرة السقوية الكبرى لنفيس
- مصدر المياه المستعملة في دائرة نفيس
- وضعية الموارد المائية الجوفية وتراجع مستوى الفرشة المائية
- تقديم وجيز للتحديات التي سبق تحديدها في الدائرة السقوية لنفيس

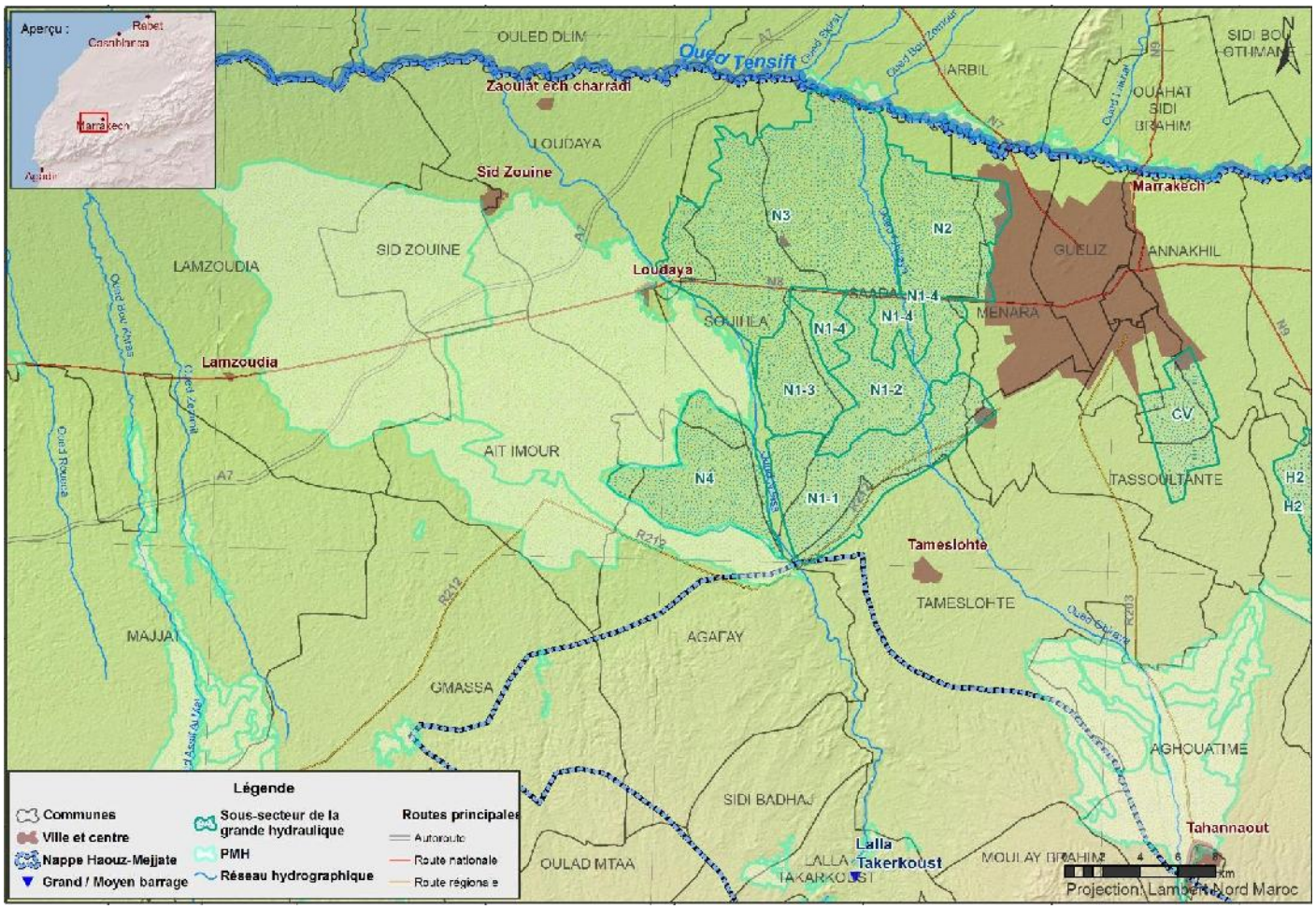

وضعية الدائرة السقوية نفيس

السقي بالمياه السطحية

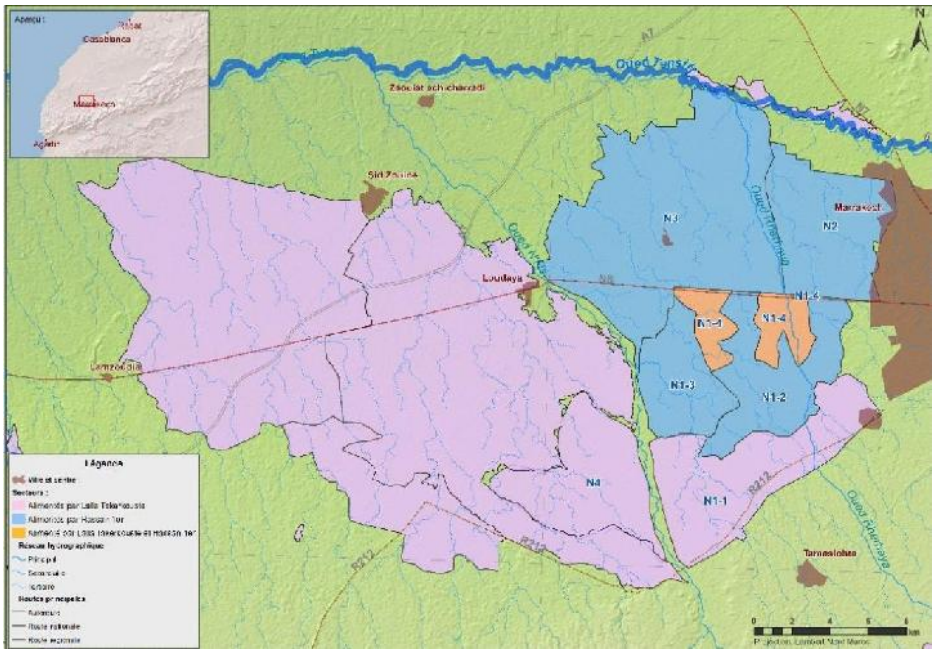

تعرف منطقة نفيس على العموم تباينا كبيرا فيما يخص الولوجية لمياه السقي. يمكن التمييز بين مناطق مزودة بالمياه السطحية وأخرى غير مزودة بها. من بين المناطق المزودة هناك ثلاثة "مصادر" للمياه السطحية: المياه السطحية التي يتم جلبها عبر الأنابيب تحت الضغط من سد الحسن الأول؛ المياه السطحية التي يتم جلبها عبر الأنابيب تحت الضغط من سدي يعقوب المنصور ولالة تاكركوست؛ وأخيرا المياه السطحية القادمة من سد لالة تاكركوست عبر السواقي التقليدية.

السقي بالمياه الجوفية

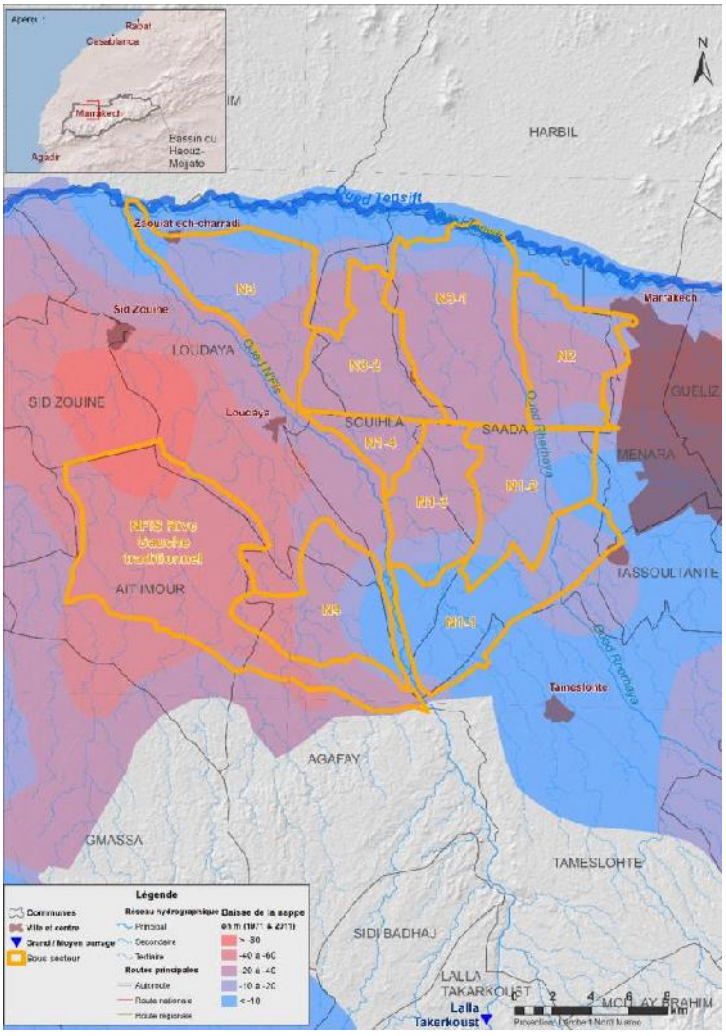

يتأكد لنا هذا التباين سواء على مستوى إمكانية الحصول والتوفر على الموارد الجوفية أو من حيث تجهيزات السقي. تمت ملاحظة انخفاض كبير في مستوى الفرشة المائية خلال الفترة الممتدة من 1971 إلى 2000 حيث يُقدر هذا الانخفاض ب 20 إلى 40 مترا في أغلبية قطاعات الدائرة السقوية، ويصل إلى أكثر من 60 مترا في سيدي الزوين. يتم التزود بالمياه الجوفية بالأساس بشكل فردي على الرغم من تواجد بعض الآبار الجماعية. كما عبّر الفلاحون الذين يعتمدون على نقط لجلب المياه على حافتي وادي نفيس عن ملاحظتهم لتراجع مستوى الفرشة المائية، الذي يرجع أحد أسبابها لنُدرة جريان وتسرب المياه في الوادي. أما بخصوص التجهيزات السقوية فهي تتنوع بين شبكات للسقي الإنجذابي التقليدي إلى شبكة السقي تحت الضغط (بالتنقيط أو السقي التقليدي).

على الرغم من هذا التباين الملاحظ في المنطقة، بُذلت مجهودات هامة فيما يخص الجانب التنظيمي والتقني وكذلك فيما يخص الاقتصاد في استهلاك المياه في القطاعين N1-2 و N1-3 وذلك عبر العمل على تجهيز الأراضي الفلاحية بها لأنظمة السقي الجماعي الموضعي.

تدبير الموارد المائية

لا يزال تدبير الموارد المائية في المنطقتين المذكورتين سابقا يتم بشكل فردي نسبيا، ويرجع ذلك لاستعمال غالبية الفلاحين للمياه الجوفية بالإضافة لاستفادتهم من المياه السطحية التي يوفرها لهم المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز. غير أنه يلاحظ تدخل مستخدمين مكلفين بتوزيع مياه السقي السطحية في المناطق التي لم يتم بعد برمجتها في عمليات التحويل الجماعي. حيث يتم في جميع الأحوال ربط البئر الفردي للفلاح بنقطة التزود بالمياه السطحية للضيعة.

منذ بداية مشروع التحويل الجماعي، ظهرت إلى حدود الساعة عدة عراقيل فيما يخص تدبير الري بالتنقيط. حسب المشاركين، يتعلق الأمر بالعراقيل التالية:

- الجوانب التقنية: اختيار نوع المعدات (العلامة التجارية، الجودة،...)، انسداد مرشحات التصفية، تحديد موقع نقط توزيع المياه،...
- مشاكل متعلقة بالأراضي المشتركة بين الورثة: إعداد وثائق ملف طلب الدعم، تسديد الفواتير بين الورثة؛
- قدرة الفلاحين على تجديد وحفظ معدات السقي في حالة جيدة، حيث أن غالبية المعدات حاليا قديمة ومتضررة؛
- التكيف مع الوتيرة الجديدة لإمدادات المياه السطحية وتأثيرها على كميات استخراج المياه الجوفية؛
- المستوى الضعيف لتداول المعلومات داخل الجمعيات؛

تأطير الفلاحين وتعزيز قدراتهم فيما يتعلق بتدبير أنظمة الري بالتنقيط

تشخيص الوضعية الراهنة

تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين، تُمثل المجموعة الأولى جمعيات السعادة وتُمثل المجموعة الثانية جمعيات الوداية. انطلاقا من خرائط القمر الاصطناعي عالية الدقة وعبر استعمال أقلام وقطع ورقية ملونة، قام المشاركون برسم امتداد الأراضي التابعة لكل جمعية على حدة وقاموا بتقييم الوضع الراهن لعمليات التحويل الجماعي للسقي الموضعي ولحالة نقط الماء وكذلك توزيع النقط الرئيسية لتوزيع مياه السقي السطحية.

لم يكن الهدف من هذا النشاط الحصول على جرد شامل ودقيق للوضعية الراهنة، بل تمكين المشاركين من:

- تكوين رؤية شاملة وجماعية للمنطقة الترابية لدائرة نفيس خاصة مداري N1-2 و N1-3؛
- التعرف على التحديات والإشكاليات المتعلقة باستعمال المياه؛
- التوفر على أرضية معرفية تمكن من التفكير في الإشكالية على المستوى الجهوي؛
- بناء إطار مرجعي مرئي مشترك للشروع في الحوارات حول الرهانات.

انطلاقا من النشاط السابق حول الوضعية الراهنة، قام المشاركون بتكوين فكرة عامة وجماعية حول الوضعية الحالية لأشغال التحويل الجماعي على مستوى القطاعين N1-2 و N1-3. يلخص الجدول والخريطة التاليان نتيجة النشاط السابق فيما يخص الوضع الحالي..

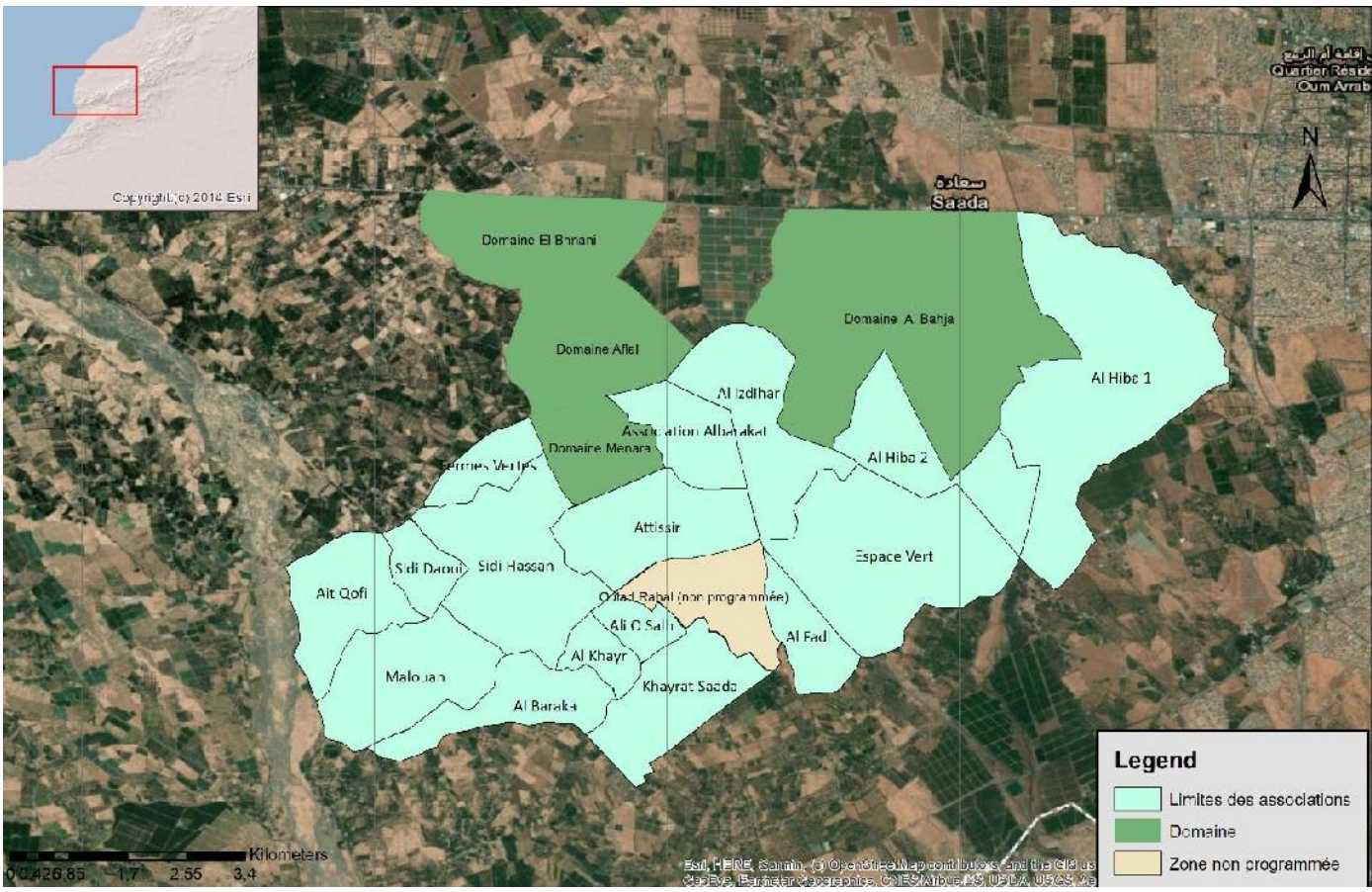

اسم الجمعية	المساحة (ha)	محولة في حالة عدم التشغيل (ha)	محولة في حالة تشغيل (ha)	تقييم حالة الآبار
الهبة 1	430	0	0	مياه كافية
الفضاء الأخضر	400	100	0	مياه كافية مع تراجع في مستوى الآبار
التيسير	174	30	23	مياه كافية مع تراجع في مستوى الآبار
الفضل	155	0	0	تراجع في مستوى الآبار
الهبة 2	252	0	0	مياه كافية
الازدهار	220	0	40	مياه كافية مع تراجع في مستوى الآبار
البركات	134	0	52	مياه كافية
علي و صالح	27	0	0	مياه كافية
الخير	15	0	12	مياه كافية
البركة	36	27	0	مياه كافية مع تراجع في مستوى الآبار
ملوان	250	0	0	مياه كافية
آيت كوفي	307	0	0	
خيرات السعادة	289	0	0	تراجع في مستوى الآبار
سيدي الضاوي	78	0	0	مياه كافية مع تراجع في مستوى الآبار
المزارع الخضراء	30	0	27	مياه كافية ونضوب بعض الآبار
سيدي حسين	150	75	0	مياه كافية

***تحديد حدود أراضي الجمعيات وتقييم الحالة الراهنة لعملية التحويل من طرف ممثلي الجمعيات**

عوامل نجاح عملية التشاور

بعد إنهاء النشاط السابق حول تشخيص الوضعية الراهنة، طلبنا من المشاركين إبداء آرائهم حول شروط نجاح عملية التشاور في المنطقة المعنية، وذلك بالإجابة على السؤال التالي: في نظركم، لضمان نجاح عملية التشاور، ما هي العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار؟

الشروط المسبقة لنجاح عملية التشاور (قبل الشروع في التشاور)

- حل المشاكل التقنية المتعلقة بإنجاز أنظمة الري بالتنقيط؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية؛
- تسوية الوضع الإداري للفلاح.

عوامل النجاح التي تم ذكرها :

- عقد اجتماعات دورية بين الجمعيات، وبين الجمعيات والمؤسسات؛
- استخلاص العبر من التجارب السابقة؛
- إقامة رابط الثقة بين الفلاح والإدارة؛
- التواصل مع الفلاحين عن طريق ممثليهم من الجمعيات (عدم التفاعل مع كل فلاح مباشرة)؛
- التوفر على مقر مخصص للقاءات بين الجمعيات؛
- تأطير الجمعيات فيما يخص اقتصاد الماء
- تحسيس الفلاحين بأهمية الاقتصاد في استهلاك المياه؛
- تتبع مُختلف العمليات والأنشطة التي بدأت؛
- ضرورة توفير مداخيل للجمعيات التوفر على (حصة من الإتاوات)؛
- إشراك فلاحين آخرين في عملية التشاور.

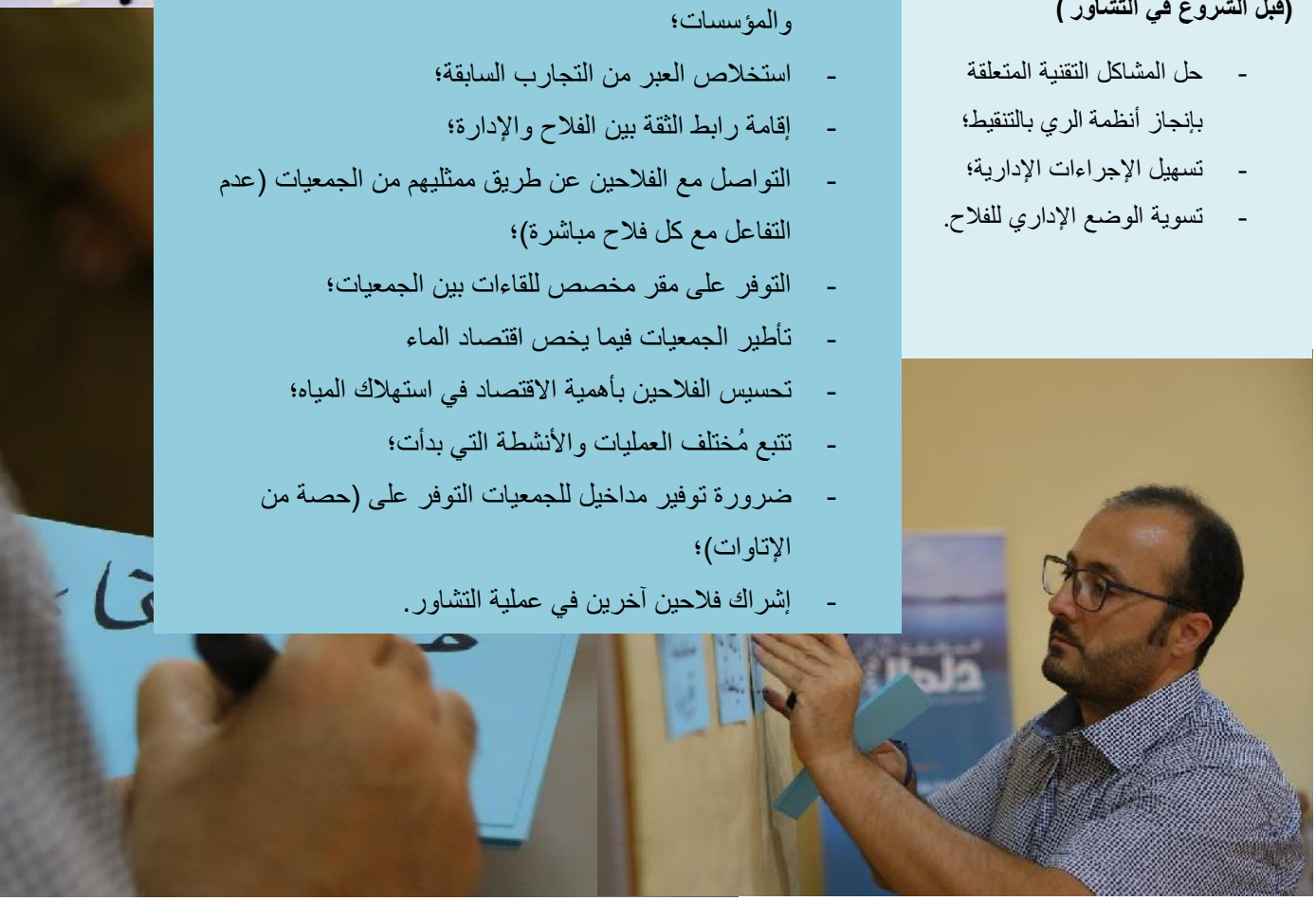

تقييم اللقاء الأول

بحلول ختام اللقاء التواصلي، أخذ أعضاء المجموعة الاستشارية الكلمة دوريا لإعطاء ارتساماتهم حول النقط المهمة التي تم تداولها في هذا اللقاء وهي كالتالي:

- أعرب غالبية المشاركين عن استحسانهم لوقائع وطريقة تنظيم ورشة العمل، وعبروا عن استعدادهم للمشاركة ومسايرة عملية التشاور؛
- جودة تبادلات وجهات النظر في ورشة العمل يمكنها أن تشكل مرجعا يعتمده الفلاحون داخل جمعياتهم (طريقة العمل تساعد على توجيه الحوار والاقتراحات)؛
- عبر أحد الفلاحين عن تغيّر نظرته حول هذا النوع من اللقاءات لأنه كان يعتقد في السابق أنها لا تُعطي حلولا ملموسة؛
- استحسن المشاركون المعلومات المتبادلة في اللقاء حول منطقتهم؛
- عبّر المشاركون عن حماسهم للقاء ات المقبلة؛
- رغبة المشاركين في إيصال محتوى الحوارات إلى المسؤولين؛
- بعض المشاركين يرغبون في تشاور أكثر توسعا (انضمام فلاحين آخرين وإدارات جهوية أخرى وكذا جهات القرار)؛
- مسايرة وتتبع عملية التشاور لكيلا تصبح ديناميكية مرحلية فقط؛
- القناعة بأهمية تضافر الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية التي ستمكن من ضمان استمرارية الموارد المائية والأنشطة المتعلقة بها؛
- الإشراك المباشر للفلاح أصبح ضروريا؛
- وعي الجميع بالعلاقة التي تربط بين أهمية الاقتصاد في استهلاك المياه وبين العمل الجماعي بين الفلاحين والإدارة؛
- أخذ خُصوصيات السّياق الاجتماعي والثقافي المحلي (سن المشاركين، عادات العمل، والتقاليد...) بعين الاعتبار.

الخُطوات القادمة

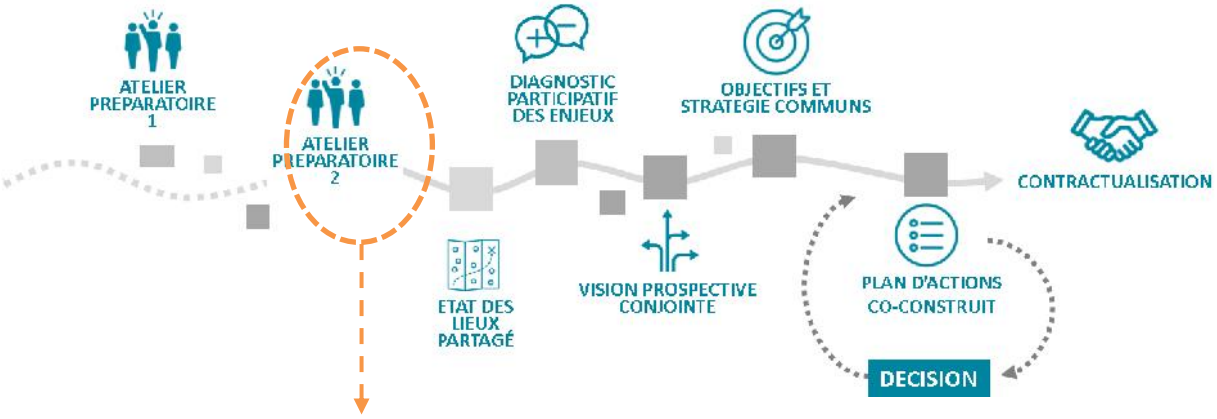

عقب هذا اللقاء الأول، سيتم تنظيم ورشة عمل تحضيرية في شهر أكتوبر للتعمق في تشخيص التحديات ولبناء خطاب موحد بين كافة الجمعيات، والذي سيتم إيصاله بعدها إلى الإدارات المعنية.

مرحلة التشاور يمكنها أن تبدأ في أحسن الظروف والترتيبات؛ حيث ستجمع كل ورشات العمل المقبلة رؤساء الجمعيات وممثلي المصالح الإدارية المعنية.